## المحاضرة الأولى: مقدمة في تمويل التجارة الدولية

### 1-التجارة الدولية

### 1.1. مفهوم التجارة الدولية:

تتجاوز التجارة الدولية اليوم عمليات التصدير و الاستيراد، فامتداد التجارة و عولمة المبادلات تفسر ظهور قانون التجارة الدولية، أنهذه الأخيرة التي تتمثل في عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي، و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الدولية إلى:

- تبادل السلع المادية: أي السلع الاستهلاكية و الانتاجية و المواد الأولية و الوسيطية و نصف المصنعة...إلخ.
  - تبادل الخدمات: كالنقل و التأمين و الشحن و السياحة و الخدمات المصرفية...إلخ
    - تبادل رؤوس الأموال: و تشمل النقود و الاستثمارات و القروض الدولية...إلخ.
      - تبادل عنصر العمل.

## 2.1.أسباب قيام التجارة الدولية:

# يمكن تلخيصها في:

- التخصص الدولي و فائض الانتاج: حيث أن كل دولة تتخصص في انتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها و امكاناتها الاقتصادية أن تتجها بتكاليف أقل و بكفاءة عالية، و إذا ما زاد إنتاجها عن حاجاتها المحلية أمكن تصديره للخارج.

- عدم قدرة أي دولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع نظرا لاختلاف توزيع عناصر الانتاج و اختلاف الطبيعة و المناخ بين الدول.

## 3.1. أهمية التجارة الدولية:

 $<sup>^{1}</sup>$  Valérie Gomes Bassac, « commerce international », édition Foucher -58, Vanves, 2009, P 9.

للتجارة الدولية أهمية كبرى سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة و يمكن توضيح ذلك كما يلى:

#### 1.3.1 الاستفادة من الاستيراد:

باعتبار أن أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية عاجزة عن تحقيق اكتفاء ذاتي لكل ما تحتاجه من السلع، تظهر الأهمية الأولى للاستيراد في الحصول على سلع لا تتتج محليا بصورة مطلقة، أو لا تتتج بكميات كافية، أو تتتج بتكاليف أعلى مما هي عليه في دول أخرى، و بالتالي استيرادها سيحقق استغلالا أمثلا للموارد باعتبار أن كل دولة تتخصص في انتاج و تصدير السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، كما أن الاستيراد يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات اللازمة للاستثمار.

### 2.3.1 الاستفادة من التصدير:

التصدير هو قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو<sup>2</sup>، فالتصدير يوفر فرصة للكثير من الدول التي تملك مزايا مناخية و طبيعية، أو مزايا تتعلق باليد العاملة...إلخ، و هذا الأمر إلى جانب إيجابياته المالية من زيادة في الدخل القومي و تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملة الصعبة، فإنه يؤدي أيضا إلى تتمية صناعات التصدير نتيجة لتوسيع أسواقها المحلية و الدولية.

# 2-التمويل الدولي:

# 1.2. مفهوم التمويل الدولى:3

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي International يتكون من كلمتين Finance: و تعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية و وفق شروط معينة تتضمن السعر و الأجل و قد انتشر هذا المفهوم منذ

<sup>3</sup> سالم صلال راهي الحسناوي و أخران، "مبادئ المالية و المصرفية"، الطبعة الأولى، دون مكان نشر، 2019، ص 49.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> فريد النجار، "التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية"، الدار الجامعية- القاهرة، 2008، ص 15.

العقود الأولى من القرن العشرين، International: يقصد به مجموعة الدول و ظهر استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية حيث النظام الدولي الجديد و الذي نشأت على إثره المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، كما يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير و انتقال رؤوس الموال دوليا و يتخذ ذلك جوانب عديدة أهمها:

- الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي.
- الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق انسياب تدفق السلع و الخدمات ما بين دول العالم.
  - التدفقات الدولية لرأس المال لغرض الاستثمار الخارجي بمختلف أشكاله.

و يندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني

# 2.2.أهمية التمويل الدولى:4

تكمن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع و الخدمات، و أي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة الدولية يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية ما بين الدول، و لكون القطاع الخارجي في كل الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع و تراجع نشاطه سيؤثر على معدلات النمو و يقلل حجم الانتاج المخصص للتصدير و السلع المستوردة للاستثمار و الاستهلاك.

و الملاحظة التي يجدر ذكرها أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع و الخدمات على المستوى الدولي، أي لم يعد هناك ارتباط بين التدفقات النقدية و التدفقات العينية على المستوى الدولي و تعرف هذه الظاهرة بـ "الاقتصاد الرمزي".

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> سهام بوفلفل، "تمويل التجارة الدولية"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص تجارة دولية و إمداد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021/2020، ص 22.